لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2019

المحتاجون

0.82 مليون

أكتوبر/تشرين الأول 2018

ليبيا

مصدر الصورة: برنامج الأغذية العالمي/ عبير عطيفة

إجمالي عدد السكان في ليبيا	المتضررون	المحتاجون
6.6مليون+ ليبي	0.67مليون مهاجر/لاجئ	1.6مليون (22 % من السكان)	0.82مليون (11 % من السكان)

الاحتياجات الإنسانية والإحصائيات الرئيسية

يحتاج ما يقدر بنحو 823.000 شخص، بمن في ذلك حوالي 248.000 طفل، إلى المساعدات الإنسانية في ليبيا نتيجة لاستمرار عدم الاستقرار السياسي والنزاع، وانعدام الأمن، وانهيار سيادة القانون، وتدهور القطاع العام، وتعطل الاقتصاد. وتشمل هذه الفئات النازحين داخليًّا، والعائدين، والأشخاص المتضررين من النزاع من غير النازحين، والمجتمعات المضيفة، واللاجئين[1] والمهاجرين.

إن انخفاض عدد الأشخاص الذين تم تحديدهم باعتبارهم محتاجين إلى المساعدات الإنسانية في عام 2019، مقارنةً بعام 2018، لا ينبغي تفسيره بالتأكيد على أنه تحسن في الوضع الإنساني في ليبيا، ولكن هذا الانخفاض هو بالأحرى نتيجة مباشرة لتحسن منهجية تحليل الاحتياجات، والتركيز على أكثر الاحتياجات الإنسانية شدةً في جميع أنحاء البلاد، وهو ما يتيحه زيادة توافر المعلومات والبيانات المنقحة التي يتم جمعها من خلال تقييمات الاحتياجات ورصدها.

عدد المحتاجين بحسب القطاع

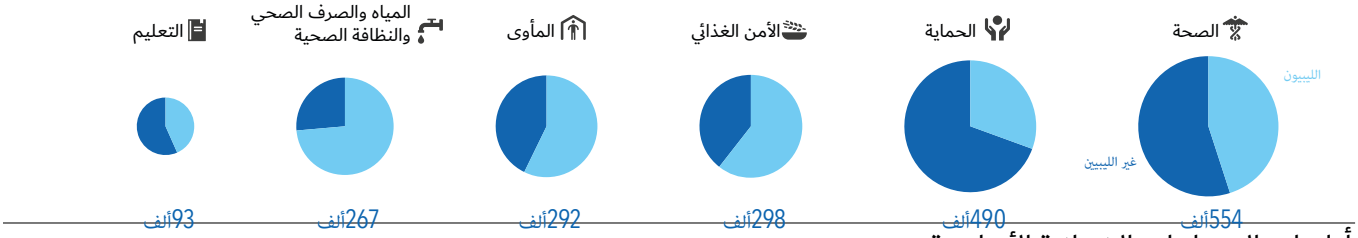

أولويات الاحتياجات الإنسانية الأساسية

1 الحماية

تشكل تحديات الحماية التي يواجهها الليبيون والمواطنون الأجانب في ليبيا مصدرًا بالغًا للقلق، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى التعرض للمخاطر، وعدم القدرة على التكيف مع النزاع والعنف، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وانتشار مخاطر المتفجرات في المراكز الحضرية، وانهيار سيادة القانون، والتحديات الرئيسية المتعلقة بالمعوقات التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الرئيسية والسلع والمواد الأساسية.

2 الحصول على الخدمات الضرورية

تعرضت خدمات الرعاية الصحية العامة، والمدارس، ومرافق المياه والصرف الصحي في ليبيا للأضرار البالغة بسبب استمرار الأعمال العدائية، وانعدام الأمن، وإخفاقات الحكم. ونتيجة لذلك، لا يتمكن الليبيون والرعايا الأجانب في ليبيا من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والثانوية الضرورية، كما يُحرم الأطفال من التعليم الأساسي، ويعاني الناس بسبب القدرة المحدودة على الحصول على المياه الصالحة للشرب، وسوء أنظمة وخدمات الصرف الصحي أو عدم وجودها.

3 الحصول على السلع واللوازم المنزلية

أدت الأزمة في ليبيا إلى تحديات اقتصادية كبيرة يواجهها كل من الليبيين وغير الليبيين على حد سواء، ويعتبر الحصول على السلع واللوازم المنزلية مشكلة أساسية في ليبيا. وتتمثل العوامل الرئيسية لتحديات الحصول على السلع والمواد الأساسية في محدودية الحصول على فرص العمل، وانخفاض الدخول، وقلة المدخرات، والتضخم، وأزمة السيولة.

1 لأغراض هذه الوثيقة، سيستخدم مصطلح "لاجئ" للإشارة إلى كل من اللاجئين وطالبي اللجوء.

نطاق وشدة الاحتياجات

لا تزال الأزمة الممتدة في ليبيا تثير قلقًا بالغًا حيث يدفع الليبيون وغير الليبيين ثمنًا باهظًا نتيجة سبع سنوات من انعدام الاستقرار والأمن. ويمثل الليبيون ما يقرب من نصف عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية، بينما يشكل اللاجئون والمهاجرون المتضررون من النزاعات النصف الآخر سواء كانوا في ليبيا أو يعبرون من خلالها. وتوجد غالبية المحتاجين في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في غرب وشمال البلاد، ومع ذلك فإن الأشخاص الذين يعانون من احتياجات حادة وشديدة يعيشون في المناطق[1] الجنوبية مثل مرزق وسبها والكفرة ومنطقة سرت الساحلية.

وترتبط الاحتياجات الإنسانية الرئيسية في ليبيا بـ: (1) الحماية، (2) الحصول على الخدمات الضرورية مثل خدمات الرعاية الصحية والتعليم، (3) الحصول على السلع واللوازم المنزلية الأساسية بما في ذلك الغذاء، والمياه الصالحة للشرب، ومرافق الصرف الصحي، والمواد غير الغذائية الهامة. وتعكس هذه الاحتياجات الإنسانية المخاطر التي تهدد الأرواح مثل التعرض أو الضعف أو عدم القدرة على مواجهة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والنزاعات والعنف، والحرمان من الخدمات والسلع الأساسية.

حدد قطاع الصحة أكبر عدد من المحتاجين، وهم 554.000 شخص، إلا أن احتياجات الأشخاص ليست قضايا قطاعية قائمة بذاتها، ولكنها مترابطة في جميع القطاعات وتتفاقم نتيجة عوامل متعددة تؤدي إلى تدهور أحوال المعيشة وتزايد المخاطر. وبينما كانت آثار الأزمة شديدة على عدد من الناس والمجتمعات، إلا أن الاحتياجات تتفاوت باختلاف خصائص وسياقات الأوضاع التي يعيش فيها مختلف فئات السكان في ليبيا. على سبيل المثال، يواجه اللاجئون والمهاجرون المتضررون من الأزمة قضايا محددة متعلقة بالحماية، من بينها الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة التابعة للدولة أو غير التابعة للدولة بسبب أوضاعهم غير القانونية، وعدم وجود شبكات دعم محلية، والإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الرعايا الأجانب، والعنصرية، وكراهية الأجانب، والسياسات المرتبطة بالتحكم في الهجرة المختلطة المتدفقة إلى أوروبا.[2]

شدة الاحتياجات

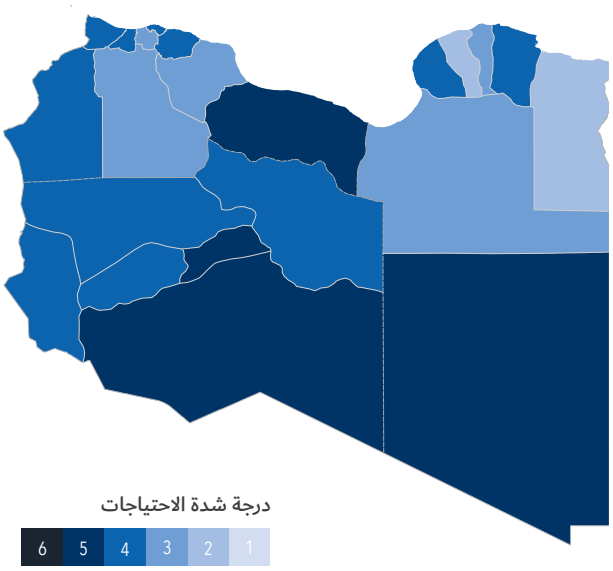

نطاق الاحتياجات

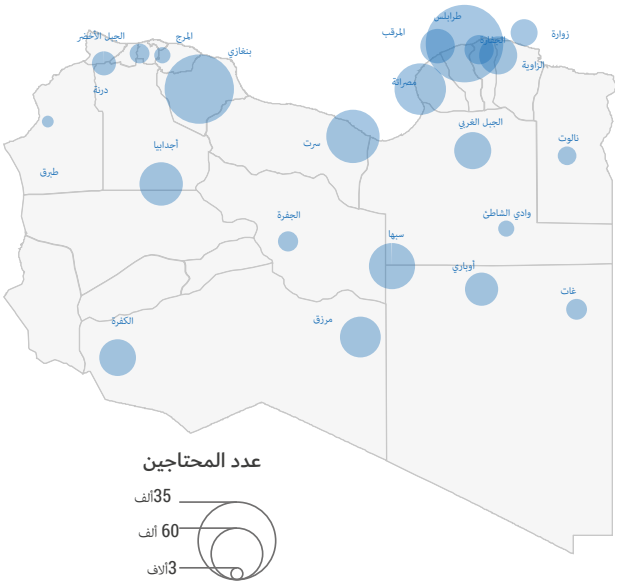

تصنيف المحتاجين بحسب الفئات السكانية

النازحون	العائدون	المجتمعات المضيفة + غير النازحين	اللاجئون	المهاجرون
97ألف	165ألف	148ألف	125ألف	288ألف

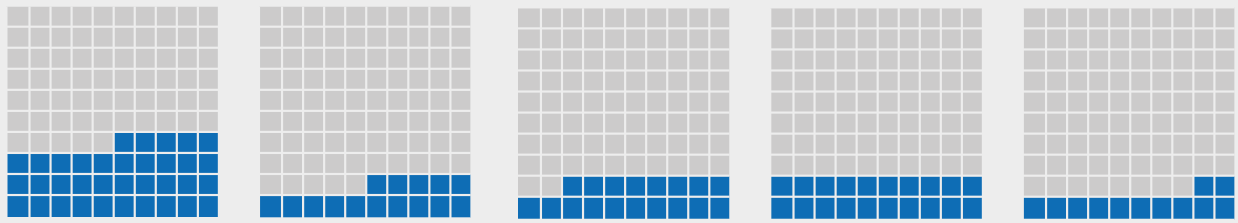

1يشير مصطلح "منطقة" إلى مساحة إدارية وجغرافية كبيرة في ليبيا. ويبلغ عددها 22 منطقة في ليبيا.
2 منظمة العفو الدولية، "شبكة التواطؤ السوداء في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا"، ديسمبر/كانون الأول 2017.

الفئات الأكثر ضعفًا

الأشخاص الذين تم تحديدهم باعتبارهم من الفئات الضعيفة هم أفراد أو عائلات لديها ظروف محددة تقوض أو تحد من قدرتهم على الصمود وتحمل آثار الأزمة. وترتبط جوانب الضعف بشكل رئيسي بالنوع الاجتماعي، والسن، والإعاقة، واعتلال الصحة، والجنسية، والوضع القانوني للشخص في ليبيا. وتشمل الفئات الضعيفة أيضًا الأشخاص الذين أُجبروا على تبني آليات سلبية للتكيف في مستوى الطوارئ بسبب التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

آليات التكيف

تمكن العديد من الليبيين حتى الآن من الصمود أمام التأثيرات المتنوعة للأزمة في ليبيا حيث إن لديهم آليات كافية للتكيف. ولكن على الرغم من ذلك، فقد أدى استمرار النزاع والتدهور الاقتصادي إلى تقويض قدرة الأشخاص على مواجهة الأزمة، مما ترك قطاعًا كبيرًا من السكان في عرضة للخطر. وقد اضطر العديد من الليبيين بالفعل إلى تبني آلية واحدة أو أكثر من آليات التكيف السلبية مما نتج عنه تأثيرات سلبية متعددة. وتشمل آليات التكيف الاعتماد على المدخرات (52%)، واقتراض الأموال (35%)، وخفض الإنفاق على المستلزمات المنزلية (28%)، والشراء من خلال الاستدانة (35%)، وبيع الأصول غير المنتجة مثل المجوهرات (23%).[1] كما أدت تداعيات الأزمة على الفئات الأكثر ضعفًا إلى اللجوء لآليات التكيف السلبية في مستوى الطوارئ[2] مثل التسول (5%)، والعمل المهين أو الاستغلالي أو مرتفع المخاطر (3%)، بما في ذلك ممارسة البغاء.

ويخضع الناس في ليبيا أيضًا للتكيف فيما يتعلق بطرق حصولهم على الغذاء واستهلاكهم له، ويتضمن ذلك الاعتماد على الغذاء الأقل كلفةً أو الأقل تفضيلاً (72%)، واقتراض الطعام (22%)، وتصغير حجم الوجبات (38%)، وتقليل عدد الوجبات في اليوم (31%)، وتقييد استهلاك البالغين للغذاء حتى يتمكن الأطفال من تناول الطعام (21%).[3]

نسبة الليبيين الذين يلجؤون إلى آليات التكيف السلبية للحصول على النقود

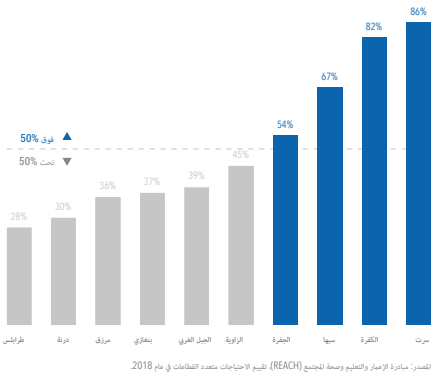

المصدر: مبادرة الإعمار والتعليم وصحة المجتمع (REACH) تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في عام 2018.

وبشكل عام، من المرجح أن يتبنى اللاجئون والمهاجرون في ليبيا استراتيجيات سلبية للتكيف في مستوى الطوارئ أو الأزمة مقارنةً بالليبيين، ويرجع ذلك بالأساس إلى جوانب الضعف المتعددة التي يعانون منها، والفقر، والخيارات والفرص المحدودة التي لديهم للتغلب على التحديات في ليبيا. وتشمل آليات التكيف المشتركة ما يلي: تقليل نوعية وكمية الطعام المتناول، واقتراض المال من الأصدقاء أو أصحاب العمل، وشراء الطعام من خلال الاستدانة، والاعتماد على عائلاتهم في تحويل الأموال إليهم، و/أو البحث عن وظائف تشمل السكن والغذاء مما يقلل من إنفاقهم على الاحتياجات الأساسية، على الرغم من أن هذا الأمر غالبًا ما يجعلهم أكثر عرضةً لمخاطر الاستغلال. وفي المجمل، يسعى اللاجئون والمهاجرون إلى توفير المال على حساب تغطية احتياجاتهم الأساسية.[4]

1 مبادرة الإعمار والتعليم وصحة المجتمع (REACH)، تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في عام 2018.
2 هناك ثلاثة مستويات من آليات التكيف التي تم تحديدها ألا وهي: "الأزمة"، و"الطوارئ"، و"الإجهاد". يشير مستوى "الطوارئ" إلى قيام الأشخاص بالتسول والانخراط في أعمال غير قانونية مهينة. ويشير مستوى "الأزمة" إلى بيع الأصول المنتجة، وتقليل الإنفاق على الرعاية الصحية والمواد غير الغذائية، وتأخير/عدم دفع الإيجار. أما مستوى "الإجهاد" فيشير إلى بيع الأصول غير المنتجة، واقتراض الأموال، والحصول على وظائف إضافية، والشراء عن طريق الاستدانة، وإنفاق المدخرات.
3 مبادرة الإعمار والتعليم وصحة المجتمع (REACH)، تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في عام 2018.
4 مبادرة الإعمار والتعليم وصحة المجتمع (REACH)، "الحصول على النقود وتأثير أزمة السيولة على اللاجئين والمهاجرين في ليبيا"، 2018.